التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الاجوار الاقليمي العراق إنموذجاً

Turkey's ideological orientations towards the neighboring countries, Iraq as a model

أ.م.د احمد محمد علي العوادي*

Assistant Professor

Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady

الملخص:

عملت تركيا على تبني توجهات عقائدية تسعى من خلالها الى تعزيز دورها الاقليمي في المنطقة والسعي الى اعادة تركيا الى دولة مؤثرة مستندة الى تاريخ الدولة العثمانية كقوة مؤثرة في المنطقة، لذلك سعت بتعزيز دورها مع دول الجوار الاقليمي ويعد العراق في مقدمة هذه البلدان الذي تعده تركيا بلد له الاولوية في توجهات تركيا الاقليمية بسبب العلاقات الاقتصادية الكبيرة بين الطرفين فضلا عن الملفات المشتركة وما يتمتع به العراق من اهمية استراتيجية لتركيا و دخوله ضمن حالة الصراع الاقليمي الى جانب القضايا المشتركة منها القضية الكردية وملف حزب العمال الكردستاني والتخوف من انفصال اقليم كردستان وملف المياه.

الكلمات المفتاحية: توجهات –تركيا –العراق–العقيدة

Abstract

Turkey has worked on adopting ideological orientations through which it endeavors to enhance its role across region, and to bring Turkey back as an influential state based on the history of the Ottoman Empire, once a dominant force in the region. Iraq is considered at the forefront of the regional countries within which turkey has sought to play an increasing role. In fact, Iraq is given

* استاذ مساعد/ مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Hrst81@gmail.com

an extremely significant place within Turkey's regional orientations due to the sizeable economic interests between the two countries. In addition, Iraq's strategic significance for Turkey stems from a wide range of issues, including the Kurdish issue, the Kurdistan Workers' Party, and the water file.

Keywords: Orientations – Turkey – Iraq – Doctrine

مقدمة:

سعت تركيا في وضع عقيدة قائمة الى تعزيز مصالحها اقليميا ودوليا والسعي لتوظيف القومية والدين والايديولوجيا لتعزيز ذلك الهدف، ووضعت الخطوط العامة لهذه التوجهات لتعزيز هذه المصالح منذ تأسيس الدولة التركية على يد مصطفى كمال اتاتورك عام 1923واخذت الحكومات اللاحقة تطبيقه بوسائل واليات مختلف بما تتناسب ورؤية تلك الحكومات والتحولات الداخلية والخارجية، وقد تعززت تلك الرؤية بصورة اكثر فاعلية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في العام 2002 وبالرغم من الاختلاف الفكري بين كلا الطرفين الان انهما يجتمعان بالهدف نفسه، إذ سعى حزب العدالة والتنمية الى تبني توجهات فكرية عقائدية اسلامية معتدلة وتسويق هذه التوجهات داخليا على صعيد المجتمع التركي من خلال تتبني رؤيه اسلامية معتدلة وسياسات داخلية تسعى اعادة احياء الامبراطورية العثمانية وخلق رأي عام مؤيد لهذه التوجهات وتوجهات خارجية برغماتية متعاطفة في كثير من الاحيان مع شعوب المنطقة العربية أكثر من الحكومات، كما يتبين من خلال مساندتها لما سمي بالثورات العربية وتسويق توجهاتها الفكرية والعقائدية وسعيها لان تكون قطب مؤثر بين هذه البلدان كونها تتبنى الاسلام المعتدل وسعيه لقيادة العالم الاسلامي السني وتوجه قومي يخاطب فيه الاقليات القومية ذات الاصول لتركية، وقد طبقت تركيا هذه السياسة في العراق للأهمية التي يتمتع بها العراق بالنسبة لتركيا على الصعيد الجيوسياسي والاقتصادي والامني لذلك سعت منذ سقوط النظام السياسي السابق ليكون لها دور مؤثر على الساحة العراقية بما يحقق اهدافها.

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث لما تمثله التوجهات العقائدية التي تتبناها تركيا في تعزيز دورها الاقليمي في المنطقة كفاعل مؤثر، وتسعى تركيا من خلال هذه التوجهات ان يكون لها دور فاعل تجاه العراق لما يمثله لها من اهمية استراتيجية كبيرة.

هدف البحث: يهدف البحث في دراسة التوجهات العقائدية الاقليمية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي ويعد العراق في مقدمة البلدان التي تسعى تركيا الى تعزيز دورها الاقليمي من خلال عدة وسائل نظرا لأهمية العراق في السياسات الاستراتيجية الاقليمية لتركيا.

مشكلة البحث: تسعى تركيا ان تتبنى سياسة اقليمية تعزز دورها كفاعل مؤثر في المنطقة تنافس الدور الايراني، إذ بدأت تخرج من دور الوسيط وتصفير المشكلات الى التسلط الاستراتيجي وفي مقدمه هذه الدول العراق لما يتمتع به من اهمية بالنسبة لها من خلال تأثيرها الكبير على القوى السياسية السنية كذلك الاقلية التركمانية ال جانب العلاقة القوية مع الاكراد في البلد مما جعل العراق ساحة لتقاسم النفوذ الاقليمي في المنطقة واثر على عملية الاستقرار، لذلك يثار عدد من التساؤلات وهي:

1. هل نجحت تركيا في تعزيز دورها في المنطقة؟
2. وهل نجحت العقيدة التي تبنتها تركيا في تحقيق اهدافها الاقليمية؟
3. وهل استطاعت ان تطبق هذه التوجهات العقائدية في التأثير على العراق؟

فرضية البحث: تقوم فرضية الدراسة من ان تركيا استطاعت تبني توجهات عقائدية كان لها دور كبير في تعزيز المكانة الاقليمية لتركيا، وان يكون لها دور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية العراقية من اجل الحفاظ على مصالحها ودورها الاقليمي بما يحقق نجاح توجهها العقائدي.

الاطار المنهجي للبحث: تناول البحث عدة مناهج كالمنهج التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

تقسيمات البحث: تم تقسيم هذا البحث الى محورين يتناول المحور الاول منه التوجهات الاقليمية التركية تجاه العراق بعد العام 2003 اما المحور الثاني فنتناول فيه ابعاد السياسة التركية تجاه العراق.

اولا- التوجهات الاقليمية التركية تجاه العراق

1. أولا: نظرة تاريخية في العلاقات العراقية التركية:

تعد اتفاقية لوزان الثانية التي عقدتها تركيا مع دول الحلفاء في 24تموز 1923 نقطة تحول في موقع تركيا الاقليمي ودورها في الشرق الاوسط وتم بموجبها تحديد حدود كلا من (اليونان ، بلغاريا، العراق، سوريا) تركيا في الوقت الحاضر مع تنازلها عن مطالبتها في كلا من (قبرص، مصر،

السودان، العراق، سوريا، جزر دوديكانيسيا) مما اثر بشكل كبير على اي طموح لتركيا بان تكون فاعل اقليمي مؤثر في المستقبل ومن لرد على ما تعرضت له تركيا غبن تم اطلاق ما يسمى مربع اتاتورك الذهبي والتي تعد الاستراتيجية العقائدية التي تتبناها تركيا للحفاظ على مصالحها والتي لازالت تعتمد عليه حتى يومنا هذا بالرغم من التغيرات والتحولات الداخلية والاقليمية والدولية لكنها تبقى الخطوط العامة التي تستند عليها الحكومات التركية المتعاقبة والتي تقوم على :[1]

أ- دعم دور تركيا كدولة مركزية مركز قياداتها في انقرة ورفض اية نزاعات قائمة على اسس أثنية أو مذهبية.

ب- اعطاء الاولوية للحفاظ على مصالح تركيا في الداخل والخارج.

ت- عدم السماح بتأسيس دولة كردية في اي جزء من العالم.

ث- تعد تركيا هي الممثل الوحيد امام العالم للمسلمين كونها وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لجغرافيا المنطقة.

وسعت تركيا ومنذ تأسيس الجمهورية التركية حاولت ان ترسل رسائل طمأنة وحسن جوار الى جيرانها الاقليميين وتبتعد عن نزعة السيطرة والتي تنظر الى البلدان التي كانت تحت سيطرتها جزء منها لذلك طرح مصطفى كمال اتاتورك مبدأ السلم في الوطن والسلم في العالم وبدأت بعملية تحسين علاقاتها مع دول الجوار ولاسيما مع العراق، وعقدت معاهدة سعد اباد العام 1937 مع كلا من العراق وايران وافغانستان، كذلك توقيع ميثاق بغداد بين رئيس الوزراء التركي الاسبق عدنان مندريس ورئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري سعيد لتعزيز التعاون الثنائي وقد تحول الميثاق الى حلف بعد انضمام عدد من الدول مثل ايران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة في العام 1955 الا ان الانقلاب على الحكم الملكي واعلان الجمهورية ادى الى انهيار هذا الحلف، وقد استمرت تركيا بسعيها من خلال العقيدة التي تبنتها في نظامها العلماني الى تعزيز دورها الاقليمي من خلال تحالفاتها مع الغرب واسرائيل وعرقلة تطور اية قوة اقليمية تحاول ان تنافسها في استراتيجيتها.[2]

---

[1] زهير جمعة المالكي، عملية نبع السلام واحلام العثمانيين الجدد تدق اجراس الحدود العراقية الشمالية، حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد22، تشرين الاول – تشرين الثاني– كانون الاول، 2019، ص 27.

[2] بشير عذاب عبد الفتاح، ابعاد التحول في علاقات تركيا الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد179، 2010، ص132.

وبالرغم من ان الاستراتيجية التركية تضع في اولوياتها تعزيز دورها ضمن المنظومة الغربية وطرح نفسها كدوله علمانية تتبنى القيم العلمانية لكنها تنتهج سياسة برغماتية لتحقيق اهدافها على الصعيد الاقليمي لذلك نجدها سعت للانضمام الى منظمة المؤتمر الاسلامي في العام 1969 لتعزيز علاقتها مع البلدان الاسلامية الى جانب تعزيز دورها مع جمهوريات اسيا الوسطى بما يحقق دور اقليمي فاعل في المنطقة.[1]

وعند الحديث عن العلاقات العراقية _التركية فيمكن وصفها بانها علاقات تاريخية ومقبولة مقارنة بعلاقات العراق مع كلا من ايران وسوريا وقد عزز هذا التعاون هو العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين ولاسيما بعد فتح انبوب النفط العراقي التركي والذي اعطى للبلدين علاقات مميزة فضلا عن مواقفهما الاقليمية سواء علاقة الجانبين السيئة مع سوريا ووقوف تركيا بالحياد خلال الحرب العراقية الايرانية في حقبة الثمانينيات.[2]

الا ان تركيا اخذت تتخوف من تنامي القوة الاقليمية العراقية لاسيما بعد انتهاء حرب الخليج الاولى وخروج العراق بقوة عسكرية كبيرة تهدد طموحات اية دولة اقليمية، واخذت العلاقات بالتوتر بعد وقوف تركيا مع الولايات المتحدة بحربها على العراق في حرب الخليج الثانية وقطع انبوب النفط العراقي الذي يصدر النفط العراقي الى تركيا وموقف الرئيس السابق (تورغوت اوزال) الداعم للانضمام الى التحالف، كما تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة بتوفير الملاذ الامن لألاف اللاجئين الاكراد من بطش السلطة في العراق لذلك سعت تركيا بالمساهمة مع الولايات المتحدة بالتحالف الدولي وشاركت في عملية (المطرقة المتوازنة) او ما عرفت بعملية "ايواء الراحة" وابتدأت العملية منذ العام 1991 الى العام 1996 بقوة مقدارها 22000 الف مقاتل و800 طائرة متخذين من قاعدة انجرليك مقرا لهذه المهمة لمراقبة اي خرق للنظام العراقي لأجواء شمال العراق وجاء التأكيد التركي على الموقف المتشدد من النظام العراقي على لسان رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل "انا هنا لمنع وقوع الشعب الذي خضع لطغيان صدام حسين في الماضي وفي صعوبات جديده كما بين اننا لا نستطيع مراقبة حلبجة اخرى " دلاله على ما

[1] جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، دراسات استراتيجية، العدد23، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص ص 27-28.

[2] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005،ص66-67.

عملة النظام السياسي السابق بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، كما استطاع الجيش التركي ان يتخذ عدة قواعد عسكرية داخل الاراضي العراقية بعد الحرب الاهلية الكردية بين الحزبيين الكرديين.[1]

2- توجهات السياسة التركية تجاه العراق في عهد حزب العدالة والتنمية:

الا ان نقطة التحول الكبيرة في السياسة التركية ليس على المستوى الداخلي فحسب بل على مستوى السياسة الخارجية التركية الاقليمية والدولية هو صعود حزب العدالة والتنمية التركي ذو التوجهات الاسلامية والذي تنتمي جذوره الفكرية الى حزب الرفاه فكان النجاح الساحق الذي حققه الحزب في انتخابات 2002 وقيامة منفردا بتشكيل الحكومة قد اعطاه بعدا كبيرا في رسم استراتيجية جديدة لتركيا يقوم على مبدأ حسن الجوار وتعزيز العلاقات مع الدول الاقليمية والاتحاد الاوربي وتصفير المشكلات، وظهور مفهوم العثمانية الجديدة الذي بدأ بالتنظير لها وزير الخارجية التركي الاسبق "احمد داود اوغلو" في كتابه العمق الاستراتيجي من خلال الانفتاح على دول الجوار الجغرافي لتركيا باعتبارها يمثل عمقا استراتيجيا لتركيا من خلال البحث عن ادوات جديده لوظيف التراكم الداخلي [2]

وضفت تركيا العامل الديني والقومي والتاريخي في توجهاتها الاقليمية واعادة صياغة مبادئ السياسة الخارجية لاسيما تجاه دول الجوار الاقليمي، واعطاء هذه السياسة بعد جديد ولتعزيز علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي، تظهر السياسة الخارجية التركية واضحة من خلال ما أكد عليه تصريح (ابراهيم كالين) مستشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية سابقاً والتي ألقاها في واشنطن في معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الاوسط والتي يبين السياسة التركية الجديدة كما يلي " فتركيا تتصرّف للمرّة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا يزال هناك شعوب وبلدان تعيش في عالم الديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، لكنّ تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جداً في القرن الحادي والعشرين، تعمد تركيا إلى تنويع سياستها الخارجية. أي إنها تتحرّك في اتّجاهات متعدّدة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها، عنوان هذا المؤتمر هو" الجيوسياسية الجديدة وتركي يجب

[1] هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا ، ط1، ترجمة هه فال، مطبعة ئاراس، اربيل، 2007، ص111_113.

[2] سيار الجميل، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والاتراك، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص 50-51.

إضافة التاريخ إلى الجيوسياسي ويحدّد هذان العنصران موقع تركيا وخلفيتها التاريخية و نظرة تركيا إلى نفسها، أي فهمها لمكانتها في العالم، وبالتأكيد في منطقتنا".[1]

لذلك سعت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية على تعزيز وحماية الامن القومي لها من اي تهديد في حالة عدم الاستقرار في بلدان الجوار الاقليمي وفي مقدمتها العراق، فلم تكن راضيه على شن الحرب الامريكية واحتلال العراق في العام 2003 بسبب تخوفاتها من النتائج السلبية على الامن القومي التركي فيما يتعلق بالقضية الكردية، لذلك عملت على الدعوة لعقد مؤتمر اسطنبول لدول جوار العراق قبيل الحرب، للبحث عن حلول للازمة بطرق سلمية دون حدوث اية تأثيرات في المنطقة يسببها سقوط النظام العراقي لكن الجهود التركية لم تفلح بل وقفت تركيا امام الضغوط الامريكية من اجل فتح اجوائها للطيران والجيش الامريكي الا ان رفض البرلمان التركي اعطاء تسهيلات لعبور القوات الامريكية الى شمال العراق أدت الى بوادر للبرود في العلاقة بين الولايات الممتدة وتركيا. [2]

كما جاء هذا الرفض قبل بدء الحرب على لسان رئيس الحكومة التركية آنذاك عبد الله غول بقوله((نحن نرفض اية مساهمة او مشاركة تركية في العمل العسكري الامريكي ضد بغداد وقلنا للامريكيين هذا الموقف مرارا ، وهو ليس للمناورة او التبرير لان مثل هذا العمل العسكري سيخلق مزيدا من المشاكل الخطيرة لتركيا وجميع دول المنطقة ولن يخدم سوى مصالح اسرائيل)) الا ان الاحتلال الامريكي في العام 2003 وحالة من عدم الاستقرار وانهيار القوة الاقليمية التي تمتع بها في المنطقة و تنامي نفوذ البلدان الاقليمية ليكون لها نفوذ ومكانه مهمة في العراق لاسيما ايران ادى الى تحول العراق الى ساحة لصراع النفوذ الاقليمي، إذ يحاول البلدين ان يكون لها دور فاعل في الداخل العراقي ومحاولة الطرفين تعزيز دورها الاقليمي مما خلق حالة من الصراع الاقليمي اثر على استقرار العراق، وجاء هذا الصراع بعد تنامي النزعة الطائفية والقومية في البلد ومحاولة كل طرف استقطاب حلفاء من لداخل العراقي بما يحقق اهداف كل طرف، ان هذه الاستقطابات انعكست سلبا على الاستقرار في العراق و ادخلت البلد في حالة حرب

[1] نقلا عن: احمد محمد علي العوادي، التوظيف السياسي للدين واثرة على التوجهات العقائدية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد7، تموز، 2020، ص14.

[2] علي سلمان السلامي، الابعاد الاقليمية والدولية للازمة العراقية التركية بعد العام 2003، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011، ص72.

طائفية بين المكونات، وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بما يشغل الولايات المتحدة ويجعل تجربتها في العراق فاشلة.[1]

وتزايد الدور التركي في العراق لما يمثله المنطقة من اهمية استراتيجية لتركيا ويعطيها بعد اقليمي مؤثر وجاءت هذه النظرة على لسان الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" بقوله((انا شخصيا عندما كنت اقرا عن التاريخ العثماني وتاريخ المنطقة قلت لنفسي اني لابد من ان اتواصل مع هؤلاء فنحن في نفس المنطقة ولدينا نفس الدين والتاريخ والثقافة فما الذي يمنعنا من التواصل؟ هذا الامر موجود في طبيعة كل شخص منا وعندما يصل الى السلطة يبدأ التنفيذ كما هي الحال الان))[2]

وضعت تركيا عدة ركائز للعلاقة مع العراق بعد العام 2003 تسعى فيها الى تحقيق اهدافها ومن وهذه الركائز هي:[3]

أولا: **الامن الجيوسياسي:** تعد الحكومة التركية ان وحدة العراق يعد من ثوابت الامن القومي التركي إذ تتخوف تركيا من اي محاولة تقسيم ينعكس بصورة كبيرة على تركيا وبلدان المنطقة ويدخلها في حالة من عدم الاستقرار إذ تتخوف تركيا مما يتمتع به اكراد العراق من صلاحيات واسعة عن الحكومة المركزية مما يدفع اكراد تركيا المطالبة بما يتمتع به اكراد العراق وهذا يمس ثوابت الامن القومي التركي

ثانيا: **الامن الاقتصادي:** ان استقرار العراق ينظر له حاجة ضرورية لمصلحة تركيا إذ ينعكس بصورة كبيرة على مصالح تركيا السياسية والاقتصادية سواء من خلال استمرار تدفق الصادرات التركية الى العراق او من خلال الاستثمارات التركية وعمل الشركات التركية في البلد لما يملكه البلدين من القدرة على التكامل الاقتصادي لاسيما الحاجة العراقية لخبرة الشركات التركية في مجال البنية التحتية لاسيما في قطاع المقاولات، إذ تحتل تركيا المرتبة الثانية في العالم بعد الصين في هذا القطاع وما تجنيه تركيا من الايرادات المتحققة من هذه المشاريع ، الى جانب ان استقرار العراق يعزز امن الطاقة التركي لاسيما وان تصدير النفط العراقي يمر عبر الاراضي التركية والمنافع المتحققة للجانبين.

---

[1] نقلا عن: وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،2006، ص388.

[2] جريدة الشرق الاوسط ، العدد 11604، 2010/9/5.

[3] علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص2، وبالامكان زيارة الموقع على سبكة الانترنيت: https://studies.aljazeera.net.

وجاءت النظرة التركية تجاه العلاقات مع العراق ولاسيما بعد مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة بان لها توجهات جديدة تختلف في بعضها عن التوجهات التقليدية لتركيا تجاه العراق فكانت السياسة التقليدية التركية تقوم على اساس استخدام وسائل القوة للحفاظ على مصالحها وامنها القومي من خلال محاربة عناصر الحركة الكردية من حزب العمال الكردستاني والتلويح باستخدام القوة في حال اية نزعه من الكرد تجاه الاستقلال، اذ عزز حزب العدالة والتنمية هذا التوجه الى توجها اخر بحيث اصبح خيار القوة هو الخيار الاخير وتنامى صعود خيار المصالح الاقتصادية المتشابكة مع العراق اضافه الى تطوير العلاقات السياسية والاجتماعية مع العراق.[1]

الى جانب تخوف تركيا من الدور الكبير والمؤثر لأكراد العراق والصلاحيات الكبيرة التي حصلوا عليها وتخوفها من اعلان انفصالهم والذي يشجع أكراد تركيا للحصول على المكتسبات نفسها التي حصل عليها أقرانهم العراقيين الى جانب من أن تكون الأراضي العراقية قواعد لحزب العمال الكردستاني في العراق، كما عملت تركيا على توظيف البعد الديني الطائفي من خلال دعمهم للعدد من القوى السياسية العراقية السنية كذلك توظيف الجانب القومي من خلال دعم القوى التركمانية وعلى وجه الخصوص الجبهة التركمانية لتكون وسيلة لأضاف قدرة الأكراد في ضمان وحدة اقليم كردستان وانفرادهم بالسيطرة على كامل الشمال العراقي.[2]

وبالرغم من الدور التركي في العراق جاء بموافقه امريكية بسبب العلاقة الاستراتيجية التي تربط الطرفين منذ دخول تركيا في حلف شمال الاطلسي وسماحها لاستخدام قاعدة انجرليك في الحرب على العراق في حرب الخليج الثانية، الا ان البعض البرود اصاب هذه العلاقة بعد رفض البرلمان التركي استخدام القواعد والاجواء التركية في الحرب على العراق مما جعلها لا تحبذ ان يكون هناك دور تركي فاعل في العراق، الا ان مجيئ (باراك اوباما) الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة وطرح برنامجا للانسحاب من العراق بعد طلب الحكومة العراقية في برئاسة نوري المالكي الى جانب الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الجيش الامريكي في العراق والاخطاء الكثيرة للاستراتيجية الامريكية الملف العراقي فضلا عن تزايد المعارضة الشعبية في داخل الولايات المتحدة لوجود القوات الامريكية في العراق، لاسيما

[1] مليحة انتون ايشيك، الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا ودوليا وموقع الوطني العربي منها، مصدر سبق ذكره، 92.

[2] احمد محمد علي العوادي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

مع الموارد المالية الضخمة التي تصرف على هذه القوات والتناقص الكبير لشعبية الرئيس آنذاك جورج دبليو بوش والجمهوريين بصفه عامه وتصاعد شعبية الديمقراطيين وتصريحاتهم بضرورة انسحاب القوات الامريكية من العراق، فان الولايات المتحدة حاولت ان تجد عدة خيارات للحفاظ على مصالحها في العراق والسعي ليكون لتركيا دور فاعل في العراق لمواجهة النفوذ الايراني.[1]

كما شهدت العلاقات العراقية التركية في العام 2014 تأزم كبير تجاه العراق ولاسيما تجاه حكومة المالكي الثانية والحرب الكلامية بين الطرفين، ودعم تركيا للمظاهرات في المناطق السنية واستضافة انقرة نائب الرئيس آنذاك طارق الهاشمي الذي صدر حكم الاعدام بشأنه، وموقف الجانبين المتقاطع تجاه الحرب السورية، كما ادى توتر العلاقة بين الأكراد وحكومة المالكي الثانية الى تقارب تركيا وتعزيز العلاقة التي تربط الجانبين وهذا التقارب عدته الحكومة العراقية تهديدا لنفوذ الحكومة المركزية.[2]

لكن سيطرة ما يسمى تنظيم داعش وتهديده المنطقة ككل، والضغط الدولي والإقليمي وتولي حيدر العبادي الحكومة العراقية وزيارته لها جعل تركيا تغير سياستها تجاه العراق، لكن دخول الجيش التركي الى الاراضي العراقية بحجة محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني ومطالبة الحكومة العراقية تركيا بالانسحاب ادى الى توتر هذه العلاقة، لذلك ظهرت دعوات من العراقيين الى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية بعدها وسيلة ضغط وايجاد بدائل للبضائع التركية لإجبار تركيا على تغيير سياستها تجاه العراق لاسيما في الجانب السياسي وقطاع المياه، لكن أدراك صناع القرار التركي ان العراق في ظل التحديات التي يعاني منها وعدم اكتفائه ذاتيا يجعله غير قادر على تطبيق هذا السياسة الى جانب الثقل الذي تتمتع به تركيا على الساحة الداخلية العراقية مما يجعله في وضع صعب اذا تخلى عن تركيا.[3]

الا ان زيارة رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" الى تركيا في 2020/12/17 ولقائه الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" بعد دعوة الاخير له، جاءت في اطار السعي لتعزيز العلاقات التركية العراقية، وتأكيد تركيا على وحدة الاراضي العراقية لاسيما مع العلاقات الاقتصادية المتطورة بين الطرفين والسعي

[1] للمزيد انظر: انتوني ارنوف، العراق منطق الانسحاب، ط1، ترجمة: محمود برهومه ورغدة محمد حسن عزيزية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.

[2] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ص 3-4.

[3] احمد حسن علي، ازمة المياه في العراق التحديات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص ص 10-12.

لعمل لإيجاد حلول للملفات المشتركة بين البلدين مثل قضية الامن والمياه ومحاربة الارهاب والاستثمار وهذا ما أكده الخبير الاستراتيجي التركي "علي سمين" ان الزيارة تعبر عن رسائل هامة وافق مفتوح لتعزيز التعاون بين بغداد وانقرة وتأكيد العراق على الثقل الذي تتمتع به تركيا في منطقة الشرق الاوسط والافادة من الخبرة التركية في مجال البنية التحتية وقضية الامن.[1]

ثانيا: ابعاد السياسة التركية تجاه العراق.

هناك عدد كبير من الملفات تربط العلاقة بين الجانبين فالمشاكل العالقة بين الجانبين التركي والعراقي حول العديد من القضايا ومنها قضية الاكراد ووجود قواعد حزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية فضلا عن التخوف التركي من وجود اقليم كردستان وتخوف انفصاله مما يهدد الامن القومي في تركيا فضلا عن مشكلة الحدود كما ان مشكلة مياه نهري دجلة والفرات تعتبر من المشاكل الرئيسية وخاصة ان تركيا لم تلبي الحاجات المائية للعراق ضمن الحصص المائية المقررة له مما اثر سلبيا على تزود العراق بالمياه، وتحاول تركيا وضع استراتيجية تعزز دورها الاقليمي من خلال قيادة محور يضم قطر وقوى الاسلام السياسي لاسيما جماعة الاخوان المسلمين في البلدان العربية والقوى السياسية القريبة من التوجهات التركية والاقليات التركمانية في المنطقة من خلال الدعم السياسي والمالي وتسعى تركيا في وضع مشروع من ثلاث محاور وهي:[2]

1: المحور السياسي: ويقوم على تعزيز الاستقرار السياسي والامني لتركيا من خلال بناء علاقات سياسية ترتكز على الجانب الاقتصادي لتعزيز النفوذ التركي في المنطقة إذ تتمتع تركيا بعلاقات قوية مع القوى السياسية السنية واسهمت بشكل فاعل في توحيد الجهود في منع اي خلاف بين هذه القوى، وتبرز الاهمية التي تعطيها تركيا للعراق من خلال اهتمامها ودورها المؤثر في التحالفات الانتخابية في العراق، إذ دخلت بشكل علني على خط التحالفات وهي المرة الاولى التي تتدخل بشكل علني على عكس الانتخابات السابقة (2005–2018) التي كان لها دور بشكل سري، وكان الدور الرئيس للفاعل الايراني

[1] بيبرس جان، من منظور تركي ابعاد زيارة الكاظمي لأنقرة، موقع قناة الاناضول، كذلك بالإمكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aa.com

[2] اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، نشرة قضايا سياسية، قسم الدراسات السياسية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلس الامن الوطني، العدد1، اذار، 2020، ص ص 30–31.

والامريكي لاسيما في اختيار منصب رئيس الوزراء بما يضمن حماية لمصالح الدولتين، الا ان هذه الانتخابات ارتأت تركيا ان يكون لها دور علني إذ وزعت الرئاسة التركية صورتين للرئيس رجب طيب اردوغان مع زعمي الكتلتين السنيتين الاولى مع رئيس مجلس النواب السابق وزعيم قائمة تقدم محمد ريكان الحلبوسي والصورة الثانية مع خميس الخنجر زعيم قائمة العزم وجاء هذا اللقاء من اجل تنظيم القوى السنية ودعم تركي لهذه القوى وتوحيدها لاسيما مع الانقسامات الحادة بين القوى الشيعية المؤثرة في الساحة السياسية والقوى الكردية مما يجعل وحدة القوى السياسية السنية فاعل مؤثر في العلمية السياسية والتي تخدم المصالح التركية في العراق من هلال حلفائها.[1]

وعلى اثر ذلك اعلنت الكتلتين السنيتين في 2022/1/6 الاندماج وتشكيل تحالف سني يضم 64 نائب واتفق الطرفان على ان يتولى محمد ريكان الحلبوسي رئاسة مجلس النواب في حين يتولى خميس الخنجر رئاسة الكتلة، ودخلت الكتلة السنية بتحالف ثلاثي يضم الكتلة الصدرية والحزب الديمقراطي الكردستاني وتشكيل حكومة الاغلبية الوطنية، وعلى اثر ذلك تم انتخاب محمد الحلبوسي رئيسا لمجلس النواب في حين حصلت الكتلة الصدرية على النائب الاول لمجلس النواب العراقي وتولى حاكم الزاملي المنصب اما منصب النائب الثاني فتولى شخوان عبد الله عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.[2]

2: المحور الاقتصادي: تسعى تركيا الى اقامة شراكات وعلاقات اقتصادية قاعلة ومؤثرة تعدها مجالا حيويا لها إذ ترى تركيا ان العراق يتمتع بأهمية استراتيجية لها ويدخل ضمن مناطق نفوذها الاقليمي والارتباط الاقتصادي الوثيق معه.

3: المحور العسكري والامني: سعت تركيا الى منع اي تصادم مع القوى مع الحليفين المتواجدين في سوريا كلا من ايران وروسيا ومحاولة ايجاد تفاهمات مع الطرفين بما يضمن امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، فضلا عن التنسيق مع التحالف الدولي الذي تفوده الولايات المتحدة ضد الارهاب وتنطيق بعض من الطائرات من القواعد العسكرية في الاراضي التركية لضرب التنظيم المتشدد. لذلك سنركز على اهم القضايا التي لها عدة ابعاد بين الجانبين التركي والعراقي وهي:.

[1] اردوغان على خط التحالفات في العراق قبل ايام من اجراء الانتخابات التقى الخصمين السنيين الحلبوسي والخنجر في انقرة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 15653، الاربعاء 29/ تسرين الاول / 2021، تاريخ الزيارة 2020/2/4.

[2] محمد الحلبوسي رئيس البرلمان العراقي يعلن فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية، موقع بي بي سي العربي، 9 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 2022/2/4.

1. المصالح الاقتصادية التي تربط تركيا بالعراق :

تسهم المصالح الاقتصادية دورا مهما ومؤثرا في تطوير العلاقة بين الجانبين التركي والعراقي وبدأ تصاعد هذه العلاقة مع الحرب العراقية الايرانية 1980 –1988 واصبحت تركيا الشريك الرئيس للعراق بعد توقف الموانئ العراقية في الخليج نتيجة القصف الايراني مما جعل العراق يعتمد بصورة كبيرة على تركيا في الحصول على امداداته الى جانب انبوب النفط العراقي الذي يتصل بالموانئ التركية والذي يجلب لتركيا منافع اقتصادية جيدة تلعب دورا في تعزيز هذه العلاقات ونرى ما سببته حرب الخليج الثانية وقطع الانبوب النفطي مع العراق من خسائر اقتصادية كبيرة لايزال يتذكرها الاتراك فضلا عن الجوانب الاقتصادية الاخرى وما يتمتع به السوق العراقية من فرص كبيرة لتركيا ولعل تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا العام 2009 هو دلاله على اهمية الاستراتيجية لتطوير العلاقة بين الجانبين .[1]

إذ تستورد تركيا 40% من حاجاتها للنفط من العراق، ويعد الشريك الثاني تجاريا بعد المانيا وتشكل السوق العراقية من الصادرات التركية، وبلغت قيمة الصادرات التركية الى العراق (13.7) مليار دولار العام 2013، وقد تأثرت تركيا بشكل كبير بسيطرة ما يسمى تنظيم داعش على مناطق من العراق، مما سبب خسائر مالية كبيرة لتركيا نتيجة انقطاع الطرق التي تورد البضائع التركية وسيطرة التنظيم الإرهابي على هذه الطرق إذ انخفضت حجم الصادرات التركية الى العراق بعد العام 2014 الى (7.6) مليار دولار ، كذلك خسارة عدد كبير من الاستثمارات التركية في العراق في مناطق سيطرة هذا التنظيم وما تعده تركيا من أهمية السوق العراقية للبضائع التركية، الا ان تحرير المدن العراقية من سيطرة التحرير في العام 2017 ادى الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بالرغم من غلق معظم بلدان العالم نتيجة جائحة كورونا ووصل حجم التبادل التجاري في العام 2021 الى (20) مليار دولار وترغب تركيا بالوصول الى (50) مليار دولار، فضلا عن عدد كبير من الشركات التركية العاملة في العراق إذ يوجد (1500) شركة عاملة في اقليم كردستان ويوجد (2000) شركة في عموم العراق، وقد ويحاول البلدين تعزيز هذه العلاقة إذ بين الرئيس التركي ان تعزيز هذه العلاقة من خلال وضع ارضية تدعم

[1] محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي_ التركي. مصدر سبق ذكره، ص102.

التبادل التجاري بين البلدين مثل الغاء اتفاقية ازدواجية الضرائب والاستمرار في المشروعات التنموية في قطاع الطاقة لاسيما الانبوب النفطي كركوك جيهان.[1]

2. التخوف التركي من انفصال اقليم كردستان:

تتخوف تركيا من النزعات الانفصالية لدى اكراد العراق لاسيما ما يتمتع به الاقليم من صلاحيات كبيرة مثبته في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 واستمرار التخوف التركي من هذه النزعة وانتقالها الى اكراد تركيا، مما جعل التخوفات التي تقرب الجانبين التركي والعراقي، لذلك عمل الطرفين العراقي والتركي على اقامة اتفاقيات محاربة النزعات المتطرفة والانفصالية، ولعل اتفاقية عبور الحدود بين الجانبين الذي عقد في حبة الثمانينيات دلاله على الاتفاق حول هذا التخوف وازداد هذا التخوف بعد حرب الخليج الثانية العام 1991 وحصول كردستان العراق على حكما ذاتيا عن سلطة حكومة بغداد في عهد النظام السياسي السابق بمضلة دولية مما جعل تركيا تتخوف من تنامي القوى الكردية ولاسيما الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وتخوفها من اية نزعه استقلالية، لكن التخوف الاكبر لدى تركيا كان يقوم على اساس عدم وجود سلطة قوية تستطيع منع اية نشاط يعادي تركيا على الاراضي العراقية واستعمال الاراضي العراقية كقواعد لهذه التنظيمات وخاصة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يطالب باستقلال الاكراد في تركيا في وسط متعاطف لها من قبل الاكراد العراقيين.[2]

ومنذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة الى اتباع سياسة تجاه القضية الكردية تقوم على أتجاهين:[3]

1. **اتجاه داخلي:** إذ اتجهت تركيا لاسيما في بداية تسلمها السلطة الى اعطاء بعض الحقوق للكرد فيما يتعلق ببث برامج تلفزيونيه كذلك التعليم باللغة الكردية والغاء عقوبة الاعدام وجاءت هذه الاصلاحات بضغط من الاتحاد الاوربي فضلا عن النسبة الكبيرة من الكرد الذين صوتوا و للعدالة والتنمية، كما

[1] ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا والعراق متجاوز 20 مليار دولار، ، تاريخ النشر، 2021/2/8، وللمزيد ينظر موقع قناة الجزيرة على شبكة الانترنيت:https://www.aljazeera.net

[2] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص377.

[3] للمزيد ينظر: صلاح عبد الله، المسألة الكردية في تركيا مرحله جديده، ط2، د م، 2003،

قامت الحكومة على رفع حالة الطوارئ عن مدينتين يسكنها اغلبية كردية وهي ديار بكر و شرنخ، لكن بدأت هذه السياسة تتغير بعد سيطرة الرئيس (رجب طيب اردوغان) على مقاليد الحكم وانتهاج سياسة القوة والتهديد واستمرار العمليات العسكرية داخل الاراضي التركي وفي خارج العراق.

2. **اتجاه خارجي:** اما بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية تجاه اكراد العراق فاتخذت اتجاهين اتجاه استخدام القوة الصلبة من خلال التهديد من ان اي محاولة انفصال لإقليم كردستان العراق لان ذلك سيؤدي الى نتائج سلبية على البلدين لوجود نسبة ليست قليله من الاكراد في البلدين ويفتح الباب امام اعطائهم حقوقهم سيجابه برد قاسي لاسيما مع وجود عدة مواقع للجيش التركي في الاقليم.[1]

فتركيا تعارض ضم كركوك الى اقليم كردستان لتخوفها من وقوع النسبة الكبيرة من النفط لدى الاكراد وهذا يعطيه والدافع للاستقلال فضلا عن ان تركيا استمرت في تبني الدعم والحماية الى القومية التركمانية التي تعدها تركيا هي الداعم المدافع عن هذه القومية وجاء الموقف التركي المعارض لضم كركوك لإقليم كردستان على لسان عبد الله غول ((الجميع يعلم الحساسيات التركية حول كركوك لن نسمح السيطرة الكردية ان تصبح امرا واقعيا)) إذ تتبنى تركيا سياسة واضحة تجاه العراق منذ 2003 وهي بقاء العراق موحدا لان أية محاولات انفصالية تؤدي بالنتيجة الى تهديد الامن القومي التركي ولعل المعارضة التركية والتقارب مع حكومة العبادي تجاه قضية استفتاء الاقليم من القضايا الواضحة تجاه هذه السياسة، لكن مع ذلك لم تتخلى تركيا عن اتباع سياسة القوى الناعمة القائمة في تعزيز العلاقات السياسية مع الاقليم لاسيما مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب التنافس على زعامة القضية الكردية بين الحزب وحزب العمال الكردستاني وهذا ماتستغلة تركيا، فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية الوثيقة.[2]

3. محاربة عناصر حزب العمل الكردستاني:

تعد التنظيمات الكردية المعارضة هاجس يؤرق كلا الدولتين واسهم في تقاربهما أذ تم الاتفاق بين كلا الدولتين في الثمانينات على محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني وقبول الحكومة العراقية آنذاك على توغل القوات التركية في شمال العراق لانشغال الحكومة العراقية في تلك الفترة بالحرب العراقية

[1] محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد382، 2010،ص86.

[2] وليد رضوان ،مصدر سبق ذكره، ص 395.

الايرانية وخاصة مع وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون اذن من حكومة بغداد [1].

والذي يتخذ من الحدود العراقية التركية قواعد له وتركز ما يقدر بخمسة الاف عنصر من اعضاء الحزب وعملت تركيا على الحصول على الدعم الامريكي واعطائها الضوء الاخضر في ملاحقة هذه العناصر على الرغم من فترة البرود بين الجانبين لرفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات للقوات الامريكية في الحرب على العراق. [2]

اما الجانب العراقي فلم يكن موحدا فبغداد منقسمة نظرا لضعف الحكومة العراقية وانقسامها وانعكس ذلك على ضعف القوات الامنية والتي لازالت في حالة بناء وغير قادرة على مواجهة اية تهديد خارجي اما القوى الكردية فقد حاول من جهته طمأنة الاتراك حول تبديد اية مخاوف حول استقلال الاقليمي او دعم اية حركة انفصالية كحزب العمال الكردستاني تجاه تركيا واكدت القوى الكردية على ان تدعو الى اقامة اقليم فدرالي ضمن العراق الموحد كما عملت القوى الكردية على مساعدة تركيا في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدة قواعدهم على الاراضي العراقية وقد اعطت تلك الخطوات بعض الطمأنه لتركيا.[3]

ليس هذا فحسب بل حاول العراق على ارسال تطمينات الى تركيا حول منع اية نشاط لحزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية وغلق مكاتب هذا الحزب وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال مؤتمر الجوار العراقي في اسطنبول في العام 2007. [4]

كما تم الاتفاق بين توقيع اتفاق بين وزير الداخلية العراقي في تلك المدة جواد البولاني ووزير الداخلية التركي في 27 ايلول 2007 لتمديد الاتفاق السابق الذي وقعه النظام السابق في العام 1982 وينص

---

[1] هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا ، ط1، ترجمة هه فال، مطبعة ئاراس، اربيل، 2007، ص 110.

[2] وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره، ص 391.

[3] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005،ص32_33.

[4] علي سلمان السلامي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

على السماح توغل القوات التركية داخل الاراضي العراقية لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني وتضمن الاتفاق توسيع رقعة التوغل من 20الى 25 كيلو متر.[1]

كذلك التنسيق لمنع تسلل الإرهابيين والتخوف من انهيار الدولة في العراق وتولي حيدر العبادي الحكومة بدل المالكي، جعل تركيا تغير سياستها تجاه العراق، الى التعاون وتبادل المعلومات حول الارهاب لكن تلك السياسة لمتغير الطموحات التركية في العراق ولعل دخول القوات التركية الى عمق الحدود العراقية دالة واضحه على هذا الطموح وبالرغم من دعوات الحكومة العراقية لسحب تلك القوات لكن تركيا لم تقم بسحب هذه القوات للجانب الاستراتيجي المستقبلي لهذه القوات ومنع اية قواعد لحزب العمال الكردستاني في هذه المناطق.

4. **محاربة الارهاب:** ادى تنامي خطر تنظيم التنظيمات الجهادية في سوريا والعراق وسيطرتهم على مساحات واسعة من الاراضي وقد وجدت هذه الجماعات في الاراضي التركية ممر لاستقبال المقاتلين الاجانب الى جانب تجنيد المقاتلين في ظل الرقابة الحكومية مما جعل الاتهامات توجه الى تركيا بتسهيل علمية دخول المقاتلين الاجانب الى سوريا والعراق ودعم التنظيم المتشدد، الا ان احتلال التنظيم اراضي واسعه من العراق وسوريا جعل تركيا تدق ناقوس الخطر من تمدد خطر التنظيم والجماعات الجهادية الى الاراضي التركية فضلا عن الاتهامات التي وجهتها عدة اطراف لتركيا مما دفع تركيا في العام 2015 الى المساعدة والسماح للقوات الامريكية باستخدام القواعد التركية لشن ضربات على التنظيم المتشدد .[2]

5. **قضية المياه :**

تعد قضية المياه من القضايا المهمة في العلاقات بين الجانبين وخاصة التخوف العراقي من ان تركيا انشأت عدة سدود على نهري دجلة والفرات مما يهدد نسبة المياه الداخلة الى العراق ويجعل العراق يعاني من شحة تؤثر سلبيا على عدة قطاعات وتؤثر سلبيا على العلاقة بين الجانبين ومنذ تأسيس الدولة التركية الجديدة بزعامة مصطفى كمال اتاتورك حاولت الحكومات المتعاقبة ان تستخدم المياه كورقة ضاغطة على كلا من العراق وسوريا وباعتبار ان مياهي دجلة والفرات يمران في هذين البلدين و

[1] زهير جمعة المالكي، مصدر سبق ذكره،

[2] مجموعة باحثين، حزب العدالة والتنمية والسياسية الخارجية التركية في الشرق الاوسط، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ايار، 2016، ص ص 30-31

واستخدام المياه كسلاح بل وصل الامر الى ان السياسيين الاتراك عرضو مبادلة المياه التركية بالنفط العربي ولعل مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) هو في اطار خطة كبيرة لاستعمال المياه كورقة ضغط على كلا من العراق وسوريا فمروع الكاب على سبيل المثال يحرم العراق من 71% من حصته المائية والتي لا تلتزم بها تركيا مما يجعل العراقي يعاني نقصا كبيرا في المياه وخروج الاف الاراضي وتعرضها للتصحر.[1]

وحذر تقرير اصدرته جمعية المياه الاوربية ان العراق يمكن ان يخسر تماما مياه النهرين بحلول 2040 نتيجة بناء السدود والجفاف الشديد في السنوات المنصرمة وحذر التقرير من تحول العراق الى صحراء متصلة بصراء شبه الجزيرة العربية، إذ رفضت تركيا جميع المطالبات العراقية بعد اتفاقات منفردة وعرضت جدولة مياه نهري دجلة و الفرات في حساب الحصص كما فعلت مع سوريا قبل العام 2011 ، إذ تعمل تركيا توظيف ملف المياه كأداة سياسية في الشرق الاوسط من خلال اقامة عدد كبير من السدود لتطبيق استراتيجيتها الاقليمية ولتعزيز دورها في العراق من خلال الضغط على الجانب العراقي للحصول على امتيازات وعقود للشركات التركية أما الجانب العراقي فان الانقسام والصراع الداخلي انعكس بصورة سلبية على قوة الموقف العراقي في التعامل مع تركيا في هذا الملف والسعي الى وجود حكومة عراقية قوية تضع استراتيجية موحدة للمياه وهذا لا يتحقق في ظل استمرار الانقسامات الداخلية.[2]

الخاتمة:

تسعى تركيا الى تعزيز دورها الاقليمية وتحقيق رؤيتها بان تكون دولة اقليمية فاعلة مؤثرة في المنطقة من خلال التوجهات العقائدية التي تتبناها للوصول الى هذه الرؤية واعادة امجاد الامبراطورية والتاريخ العثماني إذ تسعى من خلال ما تتبناه من أيديولوجيا وقيم فكرية تعزيز تسعى الى تعزيزها كجزء من القيم التركية وفي استراتيجيتها، وهو ما تسعى الى تبنيه على صعيد العلاقة مع دول الجوار الاقليمي واستطاعت النجاح في تعزيز دورها في المنطقة ومن خلال العقيدة التي تبنتها في تحقيق اهدافها الاقليمية ويمثل العراق في مقدمة الدول التي تم تطبيق تركيا توجهاتها عليه للأهمية الكبيرة له من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية وبالرغم من ان العلاقة بين الطرفين غير مستقرة بين الحينة والاخرى، الا ان

[1] عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الاوسط الحرب والسلام، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص37_39.

[2] عادل محمد العضايلة، المصدر نفسة، ص ص 7-9.

مصالح تعد ركن اساسي في اعادة العلاقة الى المستوى الطبيعي، لذلك تحاول تركيا ان تحافظ على المكاسب التي تحققت في الجانب السياسي والاقتصادي تجاه العراق مع الحفاظ على وحدة العراق لكن مع وجود دولة غير قوية عرضة تستطيع من خلالها تعزيز دورها الإقليمي في العراق بما يحقق العقيدة التي تبنتها تركيا والسعي لا عادة مكانة تركيا الاقليمية والتمسك بإرث الدولة العثمانية، لذلك تستمر تركيا بان يكون لها تأثير على صنع القرار الداخلي العراقي من خلال القوى السياسية السنية فضلاً عن الأقلية التركمانية الى جانب ملف المياه والقضية الكردية والتي لازالت ملفات عالقة بين الطرفين .